بشكل قاطع، الانتقادات العنيفة من قبل جهات سياسية حاولت التشكيك بموقف المستشار القضائي للحكومة. واصدر ديوان رئيس الحكومة بياناً اوضح فيه ان رئيس الحكومة يثق بالمستشار القضائي للحكومة ويقدر رأيه، وان استقلالية المستشار القضائي في اداء مهمته شيء ضروري لضمان سلطة القانون في الدولة (**المصدر نفسه**، ٢٢/١١/١٩٨٥).

في المقابل، اعلن القائم باعمال رئيس الحكومة موقفاً مغايراً، اذ قال: «لقد تغير مستشارون قضائيون سابقون في اسرائيل وسيتغير المستشار الحالي» (**المصدر نفسه**)، في حين دعا وزير الاقتصاد، غاد يعقوبي (معراخ)، ذوي الضمائر إلى رفض وادانة جميع الهجمات ضد المستشار القضائي مضيفاً ان محاولة الحد من صلاحيات المستشار قد تمس سلطة القانون في الدولة، لذا يجب معارضة ذلك بشكل تام (**المصدر نفسه**).

قرارات مجلس المستوطنات

لقد جاءت قرارات مجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة بتاريخ ٤/١١/١٩٨٥ استنكاراً للانتقادات التي وجهت ضد صحيفة ألف بود. وهي تقضي باعتبار المقترحات السياسية التي طرحت مؤخراً، كوضع القدس والضفة وغزة والجولان تحت سيادة العدو، انها تشبه، في مضمونها، الغاء دولة اسرائيل كدولة صهيونية يهودية، لذا يجب عدم الامتثال لها. وذكرت القرارات ان كل سلطة في اسرائيل تقدم على ذلك سيتم التعامل معها كسلطة غير قانونية، مثلما تصرف الجنرال ديغول مع المارشال بيتان الذي خان الشعب الفرنسي بتوقيعه على الوثيقة التي تنازل، بموجبها، عن معظم اراضي فرنسا للنازيين. وحذر مجلس المستوطنات رئيس الحكومة من النتائج الخطيرة «لهذه المشاريع التي قد تؤدي في الضرورة إلى انقسام في اوساط الشعب» (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨٥)، ولكونها «تتعارض وقانون العودة وقوانين ضم القدس وهضبة الجولان، كما تتعارض مع الدستور الاساسي الذي يضع الهجرة والسيادة على جميع انحاء ارض ـ اسرائيل في سلم اولوياته» (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٥).

وللتحذير من التنازل عن مناطق في الضفة الغربية، شرع مجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة في جمع تواقيع على عريضة يتعهد فيها كل من يوقع عليها باعتبار السلطة التي تتنازل عن أجزاء من «أرض ـ اسرائيل» سلطة غير قانونية (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، أعد المحامي الياكيم هعتسني، عضو مجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة، وثيقة ذكر فيها ان قانون العودة يسمح لكل يهودي بالاستيطان في «أرض ـ اسرائيل» وليس فقط في دولة اسرائيل. كما اشار إلى ان التنازل عن أجزاء من «أرض ـ اسرائيل» لسيادة أجنبية أمر مخالف للقانون. وحذر هعتسني رئيس الحكومة، شمعون بيرس، من ان التنازل عن اراض قد يؤدي إلى حرب أهلية والى تمرد ينتهي بدون عنف في احسن الحالات، مضيفاً ان التنازل عن اراض سيدفع البعض الى النزوح من اسرائيل احتجاجاً على الخطر الأمني الذي سيتهدد البلاد. واعتبر هعتسني أي رئيس حكومة يتنازل عن أراض لسيادة اجنبية خائناً واي حكومة توافق على ذلك تفقد قانونيتها وأي كنيست يوقع وثيقة التنازل يفقد شرعيته (**معاريف**، ٦/١١/١٩٨٥).

من جهة أخرى، نفى رئيس الحكومة، شمعون بيرس، في اثناء لقائه بالقائم باعماله اسحق شامير، الانباء التي ترددت حول مقترحات اسرائيلية لحل وسط في الضفة الغربية وغزة (**المصدر نفسه**، ٣/١١/١٩٨٥)، مؤكداً انه لم يتحدث مع أية شخصية سياسية عن اعادة أجزاء من هضبة الجولان مقابل السماح ليهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة (**يديعوت احرونوت**، ٣/١١/١٩٨٥). واعرب بيرس وشامير عن سخطهما ازاء المعلومات المختلفة التي انتشرت بشأن وجود وثائق سرية فيما يتعلق بالمفاوضات مع الأردن (**معاريف**، ٣/١١/١٩٨٥). وبهذا الصدد، اوضح شامير لرئيس الحكومة ان اتفاقات كمب ديفيد هي اقصى ما يمكن ان يقبل به الليكود بشأن مستقبل